" موقف السلطتين المرابطية والموحدية من الفقهاء: دراسة مقارنة "

محمد شاح[1]

شكلت طبقة الفقهاء منزلة رفيعة منذ قيام الدولة المرابطية، هذه الأخيرة التي أصبح فيها الفقهاء يحتلون درجة القداسة، ولا نستغرب من ذلك كون مؤسس دعوتهم عبد الله بن ياسين كان فقيها، هذا التكريم والتعظيم زاد من نفوذ الفقهاء حتى أصبحوا يؤثرون في مجريات الحياة السياسية بالدولة ، بل أن القضاة بدورهم كانوا لا يصدرون أحكامهم إلا بمشورة أربعة من الفقهاء وبالتالي أصبحت طبقة الفقهاء طبقة مرهوبة الجانب، مسموعة الكلمة، وكانت منزلتهم وما وصلوا إليه من سيطرة على مقاليد الأمور بالإضافة إلى أملاكهم وثرواتهم المادية، عاملا من العوامل التي دعت ابن تومرت لمهاجمتهم، ومحاربة الجمود الفكري الذي كان يخيم عليهم. أما في العصر الموحدي فلم يبلغ الفقهاء نفس المستوى والنفوذ الذي كانوا يتمتعون به خلال الدولة المرابطية، ومردّ ذلك إلى كون الدولة الموحدية قامت على أساس محاربة تسلط الفقهاء وجمودهم الفكري، كما أن ابن تومرت قام منذ المراحل الأولى لدعوته بتوزيع المسؤوليات على هيئة الطبقات التي ابتكرها، ومن تم لم يدع فرصة للفقهاء من بسط نفوذهم وسيطرتهم على الدولة، لكن وعلى الرغم من ذلك ،وبعد وفاة ابن تومرت فقد حظوا بمكانة لائقة بهم سواء ماديا أو اعتباريا خصوصا وأنهم القائمين على شؤون الدعوة الموحدية والمشتغلين بمذهب الدولة.

1- تخصص: التاريخ الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ابن طفيل- المغرب.

The class of jurists has formed a high rank since the establishment of the te, the latter in which the jurists occupied the degree of sanctity, Almoravid sta and it is not surprising that the founder of their call, Abdullah bin Yassin, was a jurist. Rather, the judges, in turn, were not issuing their rulings except with the sts, and thus the class of jurists became a feared class, heard advice of four juri the word, and their status and the control they reached over the reins of affairs in addition to their property and material wealth, was one of the factors that called m, and to fight The intellectual stagnation that was Ibn Tumart to attack the .hanging over them

As for the Almohad era, the jurists did not reach the same level and influence that they enjoyed during the Almoravid state, and this is due to the fact ed on fighting the domination of the jurists and that the Almohad state was bas their intellectual rigidity, and Ibn Tumart, since the early stages of his call, distributed responsibilities in the form of classes that he invented. Those who ts to extend their influence and did did not leave an opportunity for the juris control over the state, but despite that, and after the death of Ibn Tumart, they gained a worthy place for them, whether financially or legally,especially since e engaged in the wa and ar'they are in charge of the affairs of the Almohad da .doctrine of the state

مقدمة

شكل الفقهاء طبقة اجتماعية ودينية حظيت بدعم وسند اجتماعيين كبيرين خلال الفترة المدروسة، وكان لسمو هذه المكانة انعكاس لا محالة على أوضاعهم الاجتماعية، جعلت منهم طبقة مقدسة مرهوبة الجانب من لدن الحكام والمجتمع على حد سواء، فقد كانت مكانتهم سامية، وكرامتهم مصانة، وكلمتهم قوية مسموعة، ومواقفهم محركة للتاريخ. فمن خلال تتبع الأصول التاريخية لنفوذ الفقهاء المالكيين في هذه الربوع وخاصة في الأندلس منذ استقرار المذهب المالكي هناك، يتبين أنّ الفقهاء المالكية قد حظوا بتقدير كبير سواء من طرف السلطة أم المجتمع لعدة اعتبارات تاريخية. ولذلك، لم يكن الحال في الدولة المرابطية إلاّ استمرارا لما كان عليه سابقا، بل ترسيخا له بشكل أقوى، ولا أدلّ على ذلك من بعض عبارات التعظيم والتبجيل التي استعملت في حقهم من قبل مصادر الفترة ، "**كعلو الرتبة وسمو الرياسة**"[1]، و "**العزة والرفعة** "[2] وغيرها من العبارات والنعوت التي تنم عن الهيبة والجلال ورفعة مقام هذه الطبقة.

يأتي بحثنا " **موقف السلطتين المرابطية والموحدية من الفقهاء: دراسة مقارنة** " تجسيدا لذلك التطلع بأهمية تناول "الجانب الديني والسياسي" في تاريخ التجربة السياسية لهتاتين الدولتين ، كما أنّه يرجع بالأساس إلى اعتبار هذه الحقبة من أخصب وأعمق الفترات في تاريخ المغرب الأقصى السياسي والاجتماعي، فهي المرة الأولى التي يتوحد فيها المغرب الأقصى تحت ظلّ كيانات سياسية منظمة بعد مرور حوالي مائة وخمسين سنة من انهيار الدولة الإدريسية بالمغرب الأقصى، إذ تراجع الإشعاع الحضاري للمنطقة، وعرفت نوعاً من الشتات السياسي والتوتر الاجتماعي استدعى – بالضرورة- قيام كيان سياسي منظم، يلملم الشتات الذي بعثره الحكم القبلي المتمثل في قبائل زناتة، وتنظيم الشؤون السياسية والاقتصادية والدينية لمجال المغرب الأقصى، والاهتمام بعناصره السكانية وحياتهم الاجتماعية.

انطلاقا مما ذكرنا فقد ركزنا خلال مقالنا هذا على منطقة المغرب الأقصى خلال العصر المرابطي والموحدي باعتبارها المنطقة التي شهدت قيام هاتين الدولتين، كما أنها المنطقة التي استمر فيها الحكمين المرابطي والموحدي أطول مدة ممكنة، مقارنة بالمغرب الأوسط والأدنى والأندلس، كما

1- ابن فرحون إبراهيم بن علي بن محمد، المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور ، دار الثراث ، القاهرة ، 1972، ص، 303.

2- ابن خاكان بن عبد الله القيسي الإشبيلي، مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملمح أهل الأندلس ،تحقيق محمد علي شوابكة ، ط1، مؤسسة الرسالة للنشر ، بيروت ، 1983. ص ، 289.

أنها الفترة التي لعب فيها المجال الديني دورا حاسماً في التأثير في قضايا سياسية مصيرية في تاريخ الدولتين المذكورتين سلفاً.

إنّ تطرقنا إلى هذا الموضوع تحديدا هو محاولة لتغطية بعض الفراغ حول تاريخ المغرب الأقصى الوسيط، الذي استأثرت أغلب دراساته بالجانب السياسي وأحداثه، فقتلته بحثا وتغاضت عن الكثير من الجوانب الأخرى من تاريخه، الذي لا يكتمل إلا بالكشف عن ثناياه الاجتماعية والدينية والاقتصادية، في علاقتها بأحداثه السياسية، باستثناء ما جاء في بعض الدراسات التي نعتبرها نبراسا يمكن لأيّ باحث الرجوع إليها أمام قلّة الأبحاث في هذا المجال وشحها، وأخص بالذكر هنا دراسات الباحث ابراهيم القادري بوتشيش "**مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين** " و " **تاريخ المغرب الإسلامي، قراءات جديدة في قضايا المجتمع والحضارة** "، بالإضافة الى دراسات الباحث محمد القبلي "**تاريخ المغرب تحيين وتركيب** " و"**الدولة والولاية والمجال**"، أضف إلى ذلك دراسة جمال طه " **الحياة الاجتماعية بالمغرب الأقصى في العصر الإسلامي: عصري المرابطين والموحدين** " ودراسة كلّ من الباحث محمد المغراوي " **الموحدون وأزمات المجتمع**"، والباحث عبد الحق الطاهري " **الدولة الموحدية أسس الشرعية والمشروع السياسي** "، ولا ننسى الدراسة المحدثة للباحث عزالدين جسوس " **موقف الرعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين** " وأطروحة محمد ياسر الهلالي حول " **مجتمع المغرب الأقصى من خلال مفاهيم العامة والخاصة والمرتبة والطبقة**"، إلى غير ذلك من الدراسات والأبحاث التي أولت اهتماما خاصا بالجانب الاجتماعي، لمجتمع المغرب الأقصى الوسيط في علاقته الوطيدة بالأحداث السياسية السائدة.

ومن نافلة القول التأكيد أنَّ هذا المقال ما هو إلا إفراز لما يحبل به تاريخ المغرب الأقصى الوسيط من إشكالات وقضايا مهمة، ذلك أن البحث في غياهب هذا التاريخ ومحاولة استكشاف وتلمس سراديبه وسبر أغواره، وتتبع منحنياته ومنعرجاته ، مما شكل لدينا رؤيا للتطرق الى الموضوع في محورين ، أولهما: نقف فيه عند علاقة السلطة بالفقهاء خلال العصر المرابطي ، فيما المحور الثاني سنتطرق فيه الى علاقة السلطة الموحدية بطبقة الفقهاء، وبناء على ذلك ومن خلال ما سبق ، وجدنا أنفسنا وجها لوجه أمام العديد من التساؤلات، تدفع بدورها الباحث إلى طرح مجموعة من الأسئلة التي تبحث لها عن أجوبة في ثنايا المصادر والمراجع ذات الصلة بالمرحلة المدروسة من قبيل ماهية العلاقة بين سلطتي الفقهاء والحكام المرابطين والموحدين ؟ وماهي حدود النفوذ السياسي لفقهاء المالكية؟ وكيف واجه الفقهاء تحدي الحكام المرابطين والموحدين لسلطتهم العلمية والسياسية؟ وإلى أيّ مدى تمكن الفقهاء المالكيون من تشكيل "طبقة اجتماعية" نافذة في الدولة والمجتمع؟ ما مدى

مصداقية القول باستغلال الفقهاء لثقافتهم الشرعية والفقهية على الخصوص لتحقيق المصالح الدنيوية، من مال وجاه ومناصب سياسية وإدارية.؟ ثم ماهي أوجه التشابه والاختلاف في علاقة حكام الدولتين المرابطية والموحدية مع طبقة الفقهاء؟

أولا: السلطة والفقهاء خلال العصر المرابطي

شكل المكوّن الديني الدعامة الكبرى والركيزة الأساسية لنظام الدولة المرابطية، الذي ترمز إليه سلطة الفقهاء، وتجمع أمهات المصادر على ما حظي به هؤلاء من نفوذ متعاظم، ولا غرو، فإن أيّ أمير مرابطي لم يتجرأ على إمضاء قرار سياسي أو أمر من أمور الدولة دون موافقتهم ورضاهم. ويمكن فهم هذا التوجه إذا ما عرفنا الأسس والمرتكزات التي تأسست عليها الدولة المرابطية، فسلطة الفقيه كانت حاضرة بقوة مع كل من الفقهاء الأوائل الذين خططوا لقيام الدولة المرابطية، بداءً من أبي عمران الفاسي إلى وجاج بن ولو اللمطي إلى عبد الله بن ياسين.[1]

فعبد الله بين ياسين مثلا كان بمثابة الفقيه المالكي الذي يترأس الدولة، وهو الذي يمتلك أعلى سلطة سياسية فعلية، ولم يكن أمير المسلمين سوى حاكم يعمل بأوامره وتحت إشرافه، واستمر هذا الأمر إلى حين وفاة الفقيه سنة 451هـ في معركة ضد برغواطة[2].

وكانت السلطة السياسية تنتقل وقتئذ من حاكم لآخر باختيار من عبدالله بن ياسين، ولهذين السببين بعدٌ سياسي هام بالنسبة لقيام دولة المرابطين واستمرار دعوة عبدالله بن ياسين، والظاهر أنّ اختيار أمير المسلمين عندئذ كان عبارة عن تنفيذ لأمر الفقيه المالكي . فمباشرة بعد أن توصل بخبر وفاة يحيى بن عمر، أعلن في درعة تنصيب أبي بكر خلفا له، ولم يكن أبو بكر حاضرا عندئذ، ثم عندما وصل عبدالله بن ياسين إلى سجلماسة، أخذ له البيعة مرة ثانية من أهل المدينة في غيابه، ولما وصل أبو بكر إلى المدينة في محرم من بداية سنة 450هـ، نظمت له بيعة أخرى[3]. ولهذا كان الجميع يعمل تحت السلطة الفعلية للفقيه عبدالله بن ياسين، باعتباره القائد الفعلي والمرشد الروحي للحركة[4].

لقد ظل الحكم المرابطي خلال مختلف فتراته متشبتا بمكانة الفقهاء وشرعية تدخلهم في الأمور

147.. Laroui Abdelah , **L'histoire du maghreb**, un essai de synthese, Maspero, TOM 1. Paris, 1976, P-1

2- جسوس عزالدين، **المجتمع السياسي ونسق تداول السلطة بالمغرب ،الدولة المرابطية نموذجا** ، منشورات الزمن، العدد 49، 2015 ، صص 32-33.

3- ابن عذاري، **البيان المغرب، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ج4، تحقيق، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1980.ص.14

4- جسوس عزالدين، **المجتمع السياسي ونسق تداول السلطة بالمغرب**، م.س، ص 39.

السياسية المهمة للدولة باعتبارهم الحلقة الرئيسية للحاكم في تسيير شؤون البلاد، وهم بالنسبة للحاكم صلة الوصل بالرعية[1]، كما أن من صميم وجهة نظر الفقهاء، أن وجودهم إلى جانب السلطة الحاكمة أمر ضروري بالنسبة للأمة والجماعة الإسلامية؛ لأنّ هدفهم وهم فئة مسؤولة هو المحافظة على ما يوجد من وحدة داخل المجتمع الإسلامي المتجانس على الرغم من تعدد الحكام، وعلى الرغم من طغيانهم. ولعل ميل المرابطين إلى الفقهاء وتقديرهم لهم جعلهم ينعتون الأمير ذا السمعة الطيبة والأعمال الجليلة بالفقيه **" حتى إن الملثمين كانوا يسمون الأمير العظيم منهم الذي يريدون تنويهه بالفقيه"**[2]. كما تمكنت فئة من الفقهاء من الحصول على مناصب هامة وحظوة خاصة لدى الأمراء، فهذا يوسف بن تاشفين وكما تحدثنا المصادر كان محبا للفقهاء والعلماء والصلحاء، مقربا لهم، صادرا على رأيهم، مكرما لهم، مجريا عليهم الأرزاق من بيت المال طول أيامه[3]، أو كما قال ابن عذاري في سياق حديثه عن يوسف بن تاشفين أن هذا الأخير كان **" يصرف الأمور إليهم ويأخذ فيها برأيهم، ويقضي على نفسه بفتياهم"**[4]، ومع ذلك فمن الإنصاف كما ذكر أحد الباحثين، التأكيد على أنه لم يستسلم كليا لرغبات الفقهاء، بل كان يستشيرهم استشارة الحذر المستنير لا استشارة المسلم الخانع[5]، أما ابنه علي، فقد اشتد إيثاره لأهل الفقه والدين، **وكان " لا يقطع أمرا في مملكته دون مشاورتهم، وإذا ولي أحد من قضاته يعهد إليه ألا يقطع أمرا ولا يبث في صغير من الأمور ولا كبير إلا بحضور أربعة من الفقهاء، ولذلك بلغوا في أيامه مبلغا عظيما "**[6] كما يذكر صاحب الحلل الموشية على أنّه **" كان مكرما لأهل العلم، يقلد الأمور للفقهاء"**[7]. لقد كانت السلطة السياسية تضفي الشرعية على قراراتها

1- جسوس عزالدين، **المجتمع السياسي**، م.س، ص.115

2- المقري التلمساني أحمد بن محمد، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج1، 1968.ص.221

3- ابن أبي زرع الفاسي ، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، مراجعة عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية الرباط، الطبعة الثانية، 1999. ص.137

4- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج4، م.س، ص40؛ عثمان بن خضراء، *جوازات يوسف بن تاشفين الأربع ،جودة في الرأي وكمال في العقل*، ضمن **مجلة دعوة الحق**، الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، العدد 251، 1985.

5- بوتشيش إبراهيم القادري، **مقالات في تاريخ الغرب الإسلامي خلال عصري المرابطين والموحدين**، مطبعة سجلماسة مكناس، ط2، 2014، ص ص، 51-52.

6- المراكشي عبد الواحد، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق، محمد سعيد العريان و محمد العربي العلمي، القاهرة، مطبعة الإستقامة، 1949، ص ص، 252-253.

7- مجهول، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تحقيق، سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد، الدار البيضاء، 1979 ، ص ص، 84-85.

وعلى سياستها بتقريب الفقهاء واستشارتهم، فأصبحوا بذلك هيئة خاصة لها كلمتها داخل النظام السياسي الحاكم[1]، وعلى سبيل المثال فقد أجبر الفقهاء السلطة السياسية وساندوها في توقيف وإسقاط المد الفاطمي في إفريقية، وعند سقوط الخلافة الأموية في الأندلس وتمزق الوحدة، عمل الفقهاء كل ما في وسعهم للحد من ازدياد نفوذ محمد بن أبي عامر الذي فطن لدورهم الرئيسي وعمل على التقرب منهم وتقريب بعضهم، كما أن الملوك الطوائف لم يستطيعوا القضاء على نفوذهم ومكانتهم داخل المجتمع، بل حاولوا التعامل مع هذه الفئة، واتخاد سياسة متوازنة معها[2].

ومن البديهي أن يحتل الفقهاء مكانتهم ضمن طبقة الخاصة، فهم يعتبرون المنظرين لسياسة اقتصاد المغازي التي نهجها المرابطون، والعارفين بأحكام الغنائم والخراج والجزية وغيرها من الأحكام الفقهية، وهم الذين يفتون بشرعية توجهات الأمراء المرابطين، وقد أهلتهم مكانتهم إلى إسناد عدد من المهام السياسية إليهم بالإضافة إلى إغداق الأموال والعقارات عليهم جراء تحالفهم مع النظام المرابطي[3] مما أهلهم لتصدر الهرم الاجتماعي، ولا غرو فإن جل النصوص تجمع على ذلك، فيوسف بن تاشفين **"أجرى عليهم الأرزاق من بيت المال طول أيامه"**[4]، كما أن الأمير علي بن يوسف عرف بتعظيمه وإجلاله للفقهاء حيث تدل الوثائق الرسمية على حمايته لهم . وتمة فيض من النصوص تبين ما حظوا به من عطف وتقدير من جانب الأمراء، يتجلى ذلك من خلال التوصيات التي أكدت على وجوب تعظيمهم، فضلا عما حازوا عليه من هبات وإنعامات وإقطاعات، كتلك التي تتعلق بمحمد بن الحسن الكامل، وأحمد المخزومي، وأبي بكر الأنصاري، وأبي عمر الكندي، حيث كان لهؤلاء الفقهاء قصور يسكنون بها كما كانت لهم حاشية من بين الشعراء المادحين، وتأنقوا في المأكل والملبس وربما دخلوا المدن دخول الأمراء أحيانا[5] وهذا ما جعل ابن خلدون يخلص إلى القول بأن **"لحملة العلم بدولتهم – المرابطين- مكان من الوجاهة "**[6]، في

1- جسوس عزالدين، **المجتمع السياسي ونسق تداول السلطة بالمغرب**، م.س، ص115.

2- نفسه.

3- ابن الخطيب لسان الدين، **أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام**، تحقيق، ليفي بروفنسال، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ج3، 2006 ص، 234.

4- ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ج3، م.س، ص، 234.

5- القبلي محمد وآخرون، **تاريخ المغرب، تحيين وتركيب**، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، عكاظ الجديدة ، 2011، ط1، ص.174

6- ابن خلدون عبد الرحمان، **المقدمة**، ج 3، دار الفكر للطبعة والنشر، بيروت، 2008 ، ص، 249 ؛ بوتشيش ابراهيم القادري، **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، دار الطليعة، بيروت، ط1998،1، ص 144.

حين استخلص المقري أن "**سمة الفقه عندهم جليلة** "[1]، ونتيجة لهذه الثروات والمكاسب التي حظي بها الفقهاء، فقد اتجهت أنظار الشعراء إليهم للمدح والتكسب، والتوسط والشفاعة لدى الأمراء، ومن أبرز الفقهاء الذين تقاطر عليهم الشعراء طمعا في عطاءاتهم وكرمهم، الفقيه أبو عبد الله بن حمدين وأبو بكر بن العربي وأبا بكر بن مفوز وغيرهم، مما أدى إلى نشأة ما يعرف " **بأدب الفقهاء**"، وهي ظاهرة فريدة من نوعها في عصر المرابطين، تعكس سطوة الفقهاء وتعاظم شأنهم وهيمنتهم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[2]، بل إنّ بعض الفقهاء كانت مواقفهم حاسمة ومصيرية في تاريخ الدولة المرابطية، فعلى سبيل المثال فبعد دخول المرابطين لدرعة، نشط عدد مهم من الفقهاء وقاموا بالدعاية لهم والالتحاق بصفوفهم من أمثال إسماعيل بن يربوع الذي ترك مدينة سبتة والتحق بالمرابطين واستقر بأغمات[3]، وأبو محمد عبدالله بن أحمد بن شبونة الذي التحق بيوسف بن تاشفين، وبات مقربا من السلطة السياسية، فاتخذه يوسف مستشارا له، واعتمد عليه في الفتيا[4]، وقام أبو الحجاج بن الملجوم يوسف بن عيسى، وهو من أسرة عريقة لها شهرة ومكانة علمية ونفوذ داخل مدينة فاس، باستدعاء المرابطين، والعمل ذاته قام به فقيه سبتي آخر وهو عبد الله بن حمو أبو محمد المسيلي الذي تولى القضاء زمن حكم برغواطة، وعند سماعه بظهور القوة العسكرية للمرابطين في الجنوب، اتصل بهم ثم عاد إلى سبتة وأصبح داعية لهم، وتسبب له هذا الاتصال بمشاكل مع حكام سبتة، ولذلك تم تقريبه من السلطة السياسية المرابطية[5] . كما اجتمع فقهاء سجلماسة ودرعة وكتبوا إلى عبد الله بن ياسين ويحيى بن عمر، وأشياخ المرابطين كتابا سنة 447هـ، يرغبون إليهم في الوصول إلى بلادهم ليطهروها مما هي فيه من المنكرات وشدة العسف من الأمراء، وعرفوهم بما هم فيه أهل العلم والدين وسائر المسلمين من الذل والصّغار مع أميرهم مسعود بن وانودين المغراوي، فلما وصل الكتاب إلى عبد الله بن ياسين جمع رؤساء المرابطين وقرأه عليهم، وشاورهم في الأمر، فقالوا " **أيها الفقيه هذا مما يلزمنا ويلزمك، فسربنا على بركة الله** " . كما شارك العديد من الفقهاء في الميدان العسكري مع الجند المرابطي بشكل كبير، بل إنهم كانوا يتزعمون حركة الجهاد والمرابطة على السواحل[6]، وكانوا يرافقون الأمراء في الغزوات، وكلما عاد الجيش مكللا بغارات النصر نسب إليهم الفضل في

1- المقري التلمساني أحمد بن محمد، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج2 ، د ت، ص.101

2- بوتشيش ابراهيم القادري، **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، م.س، ص.147

3- عياض القاضي، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق، محمد سعيد أعراب، تطوان، ج1983،8، ص.176

4- عياض القاضي، **ترتيب المدارك**، ج8، م.س، ص.206

5- عياض القاضي، **ترتيب المدارك**، ج8، م.س، ص.9 ؛ جسوس عزالدين، **المجتمع السياسي**، م.س، صص، 117-118.

6- جسوس عزالدين، **المجتمع السياسي**، م.س، ص.121

تحقيق ذلك، فتبعت إليهم التهاني والتبريكات بما حققوه.[1]

هذا كما تمت استشارة الفقهاء وعلى رأسهم ابن رشد في بناء أسوار المدن وتحصينها من الهجمات الموحدية في المغرب، وكذا من الهجمات النصرانية في الأندلس. وفي هذا الصدد يقول صاحب الحلل الموشية: **" ولما كان في سنة 520هـ، شرع أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين في تسوير حضرة مراكش، وبناء جامعها ومنارها، وجمع الصناع والفعلة على ذلك، فجمع كل ما صنع من الدور في مدة ثمانية أشهر على عظم مساحتها و اتساع دورها، ويذكر أنّه أنفق في السور وحده سبعين ألف دينار من ذهب، وكان الذي أشار بتسوير مراكش القاضي أبو الوليد ابن رشد، وسبب تسويرها أنّه لما ظهر أمر المهدي، استفتى فقهاء العدوة والأندلس، منهم قاضي الجماعة بقرطبة أبو الوليد بن رشد في بناء السور على موضعه ومنزله، فأفتوه بالتحصين على نفسه، وعلى الناس الساكنين معه."**[2]، ولا شك أن ضريبة التعتيب التي فرضت على الأهالي لبناء الأسوار، كانت باستشارة ودعم من الفقهاء . هذا ولدينا نماذج واضحة تلقي الضوء على النفود السياسي الذي حظي به الفقهاء، فبالإضافة الى فتواه حول تسوير مدينة مراكش كما سبق، فقد استطاع أبو الوليد ابن رشد أن يفرض على الأمير علي بن يوسف قرارين سياسيين هامين: أولهما نفي النصارى المعاهدين من الأندلس نحو المغرب الأقصى، وثانيهما عزل أخ الأمير نفسه أبي الطاهر تميم عن الأندلس. هكذا كان إحساس الحكام دائما بأنهم في حاجة إلى دعامة يستندون إليها في حكمهم، ويستعينون بها في إرضاء الشعب كفيلا بحرصهم على استرضاء رجال الدين، بحكم ما للدين ورجاله من قوة وسطوة في النفوس إلى يومنا هذا، حيث إنّ هذه المكانة الخاصة التي ولاها الأمراء المرابطين للفقهاء والعلماء جعلت منهم طبقة مرهوبة الجانب، مسموعة الكلمة، وأصبح لهم دور بارز في السياسة العامة للدولة المرابطية، حيث كانت لهم اليد الطولى في القضاء وتنصيب من يشاؤون من القضاة حسب ما تمليه إرادتهم، حتى أن الفقيهين عيسى بن قاسم الملجوم، وأبي عبد الله محمد بن سعدون بن علي القيرواني، كانا يعزلان من رغبا من القضاة ويبقيان على من أرادا إبقاءه[3]. ولعلّ سيطرتهم هذه على مقاليد الأمور في دولة المرابطين، هي التي جعلت ابن تومرت مهدي الموحدين يهاجمهم ويحارب جمودهم وعجزهم الفكري في حضرة الأمير علي بن يوسف[4].

1- بوتشيش إبراهيم القادري، **مقالات في تاريخ الغرب الإسلامي**، م.س، ص 53.

2- مجهول، **الحلل الموشية**، م.س، ص.90.

3- بوتشيش إبراهيم القادري، **مقالات في تاريخ الغرب الإسلامي**، م.س، ص.53

4- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، صص، 99-100.

وما يزيد من تأكيد ما سلف ذكره، التدخل المباشر للفقهاء في إحراق كتاب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي، وفي ذلك يذكر صاحب الحلل الموشية أنه " **لما وصل كتاب إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي إلى المغرب والأندلس وكان الفقهاء قد تكلموا فيه و أنكروا فيه أشياء، ولاسيما القاضي ابن حمدين، فإنه بالغ في ذلك حتى كفر جميع من قرأه وعمل به، وأغرى به السلطان، واستشهد بالفقهاء، فأجمعوا على حرقه، فأخذ علي بن يوسف بفتياهم، وأمر بحرقه، وكتب إلى سائر بلاده يأمر بإحراقه، وتوالى الإحراق على ما ظهر منه ببلاد المغرب في ذلك الوقت فيذكر أن حرقه كان سببا لزوال ملكهم**"[1] . أما صاحب الاستقصاء، فيقول في نفس الحدث إنه " **لم يقع في دولة المرابطين أشنع من هذه النازلة، وهي إحراق كتاب الإحياء، فإنه لما وصلت نسخه إلى بلاد المغرب تصفحها جماعة من فقهائه، منهم القاضي أبو القاسم حمدين، فانتقدوا فيها أشياء على الشيخ أبي حامد - رضي الله عنه -، وأعلموا السلطان بأمرها، و أفتوه بأنها يجب إحراقها، ولا تجوز قراءتها بحال. وكان علي بن يوسف و اقفا كأبيه عند إشارة الفقهاء وأهل العلم قد رد جميع الأحكام إليهم، فلما أفتوه بإحراق كتاب الإحياء، كتب إلى أهل مملكته في سائر الأمصار والأقطار بأن يبحث عن نسخ الإحياء بحثا أكيدا، ويحرق ما عثر عليه منها، فجمع من نسخها عدد كثير ببلاد الأندلس، ووضعت بحصن جامع قرطبة وصب عليها الزيت، ثم أوقد عليها النار، وكذا فعل بما ألفي من نسخها بمراكش، وتوالى الإحراق عليها في سائر بلاد المغرب**"[2]. ولم تنحصر علاقة الفقهاء بأصحاب السلطة الحاكمة في الجانب السياسي فحسب، بل كانت تتعداه أيضا إلى الجانب التعليمي والتربوي، إذ كانت تسند إليهم هذه المهام أيضا، ولم يكن وجود أبي بكر بن العربي مع أمير مرابطي حديث السنة إلا بينة واضحة على ذلك، وتعبيرا على العلاقة الوطيدة التي تربط بين أفراد الطبقة السياسية وفقهاء المرابطين[3].

بجانب هذه الفئة التي ذكرنا من الفقهاء برزت فئة أخرى تتحاشى التعامل مع السلطة السياسية، وهذا ما جعلها تحصل على مكانة مميزة لدى الرعية [4]، ونجد مسألة الانقباض عن السلطان تتردد بكثرة عند فئة من الفقهاء، الذين رفضوا أو كانوا يرون عدم التقرب من أصحاب السلطة السياسية، وكانت فئة منهم متشددة في هذا الموضوع، وصيغ في هذا المجال تفكير ومنهج يرفض التعامل مع الحكام [5]

1- مجهول، **الحلل الموشية**، م.س، ص.104

2- الناصري أحمد بن خالد السلاوي، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق، جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج2، دار الكتابة، الدار البيضاء، 1954 ،ص.75

3- المقري، **نفح الطيب**، م.س، ج2، ص.26

4- جسوس عزالدين، **المجتمع السياسي**، م.س، ص.126

5- جسوس عزالدين، **المجتمع السياسي**، م.س، صص.126-127

فذهبوا إلى منع أكل طعام أصحاب السلطان[1]، واعتبر العلماء والفقهاء الذين يركنون إلى السلطة السياسية أسوأ الفئة العالمة، بل شر العلماء[2]

وعلى كل حال فإن العصر المرابطي مثل العصر الذهبي للفقهاء، حتى أن البعض لقبوا الدولة المرابطية بدولة الفقهاء، وحسبنا أن الأمراء أصبحوا أداة طيعة في يدهم فقد حظوا بمكانة هامة في المجتمع مما مكنهم من القدرة على تغيير الأوضاع السياسية في أية لحظة تسمح بذلك[3]، أو على الأقل المساهمة في التغيير، وبما أن الأمر كذلك فقد كانت لهم مكانة مميزة لدى الرعية، التي كانت ترى فيهم العناصر الريادية التي يمكن أن تحدث تغييرا في الأوضاع وفي السياسة العامة، وذلك في حالة عدم ميلهم ومساندتهم التبريرية لتصرفات السلطة السياسية التي قد تجحف الرعية[4].

من حصيلة ما تقدم يتضح أن سلطة الأمراء اقتصرت على السلطة التنفيذية فحسب، بينما حظي الفقهاء بالسلطة التشريعية فشكلوا بذلك ديكتاتورية دينية بل وأصبحوا يتطلعون إلى الاستقلال عن الحكم وتأسيس إمارات خاصة، وهو أمر في اعتقادنا طبيعي لفئة تكدست لديها الثروات وحازت على الأراضي وتكونت لديها قاعدة مادية أهلتها للمطالبة بالاستقلال والحكم، وهو ما يسميه ابن خلدون **"بالملك الأصغر الذي يعد نتيجة" لما يحدث في الملك الأعظم من عوارض الجدة والهرم "**[5] مستلهما مقولته هذه من دولة المرابطين نفسها.

ثانيا: السلطة والفقهاء خلال العصر الموحدي

اختلف وضع الفقهاء والعلماء في بداية الدولة الموحدية، فقد عمد ابن تومرت مؤسس الدعوة

1- الونشرسي محمد بن يحيى، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، ضبطه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج6، 1401هـ/ 1981م ، ص، 177.

2- الونشريسي، **المعيار المعرب**، ج2، م.س، ص.480. لقد أثار بعض الفقهاء حفيظة وحنق الرعية بسبب تصرفاتهم وأعمالهم، فظهر ذلك في الأمثال الشعبية وفي الشعر، إذ كان من الأمثال التي تسخر وتنتقد سيرة الفقهاء، والتناقض الذي يوجد بين أقوالهم وأفعالهم مثل **" خاف الله و اتقيه، ولا تعامل الفقيه"** وكذلك **" الفقيه الدكالي، اعمل بقولي ولا تعمل بأفعالي"**. الزجالي أبي يحي عبيد الله بن أحمد (617- 694هـ)، **أمثال العوام في الأندلس**، تحقيق، محمد بن شريفة، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، فاس، مطبعة محمد الخامس، القسم الثاني، 2014 ، ص207.

3- لم يتورع بعض الفقهاء عند ضعف الدولة في أن ينتهزوا الفرصة ويعلنوا خروجهم عنها، والاستقلال ببعض البلدان خصوصا البعيدة منها عن مركز الحكم، مثل ما فعل ابن حمدين الذي يذكر صاحب القرطاس أنه ثار على المرابطين بقرطبة وقتلهم مع العامة. ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، م.س، ص 171.

4- جسوس عزالدين، **المجتمع السياسي**، م.س، صص.118-119

5- ابن خلدون، **المقدمة**، ج3، صص. 886-887

الموحدية إلى محاربة تسلط الفقهاء على مقاليد الأمور في دولة المرابطين، حيث اعتبر الفقهاء من شر الأصناف الثلاثة المكونة للمجتمع المرابطي، لانهم كانوا يشكلون حجر عثرة أمام مشروعه لما تميزوا به من سلطة علمية ودينية وسياسية في الدولة المرابطية، وحيث إنه كان يريد أن يتمتع بالسلط نفسها ويزيد عليها، إذ لم يكن يريد أن يكون مساهما في الشأن السياسي ومؤثرا فيه فحسب، بل كان يريد الأخذ بزمامه والزعامة فيه[1]، لذلك نسبهم إلى الجهل والضلال ومخالفة السنة والتكالب على الدنيا وتضليل الناس، ومجاراة الحكام وتسويغ أفعالهم مهما خالفت الدين، ولقد فصل ابن تومرت في التشنيع بالفقهاء المرابطين في رسالته المسماة "بالرسالة المنظمة" والموجهة إلى أهل التوحيد من أتباعه ، التي ذكرتها بعض المصادر التاريخية[2] ، هذه الرسالة التي كانت شديدة اللهجة، وتحمل في مضامينها أشنع النعوت للفقهاء والحكام، كما يظهر لنا من خلال الاطلاع على مضامين الرسالة المذكورة أن خصومة ابن تومرت للفقهاء كانت على نوعين، فكرية وسياسية، فأما الخصومة الفكرية فتمثلت في نبذه فقه الفروع، وتعدد الأقاويل في مسائل الفقه، ونعيه على علماء المرابطين محاربتهم علم الكلام، ومنه المذهب الأشعري، وهو المذهب الغالب على التومرتية . وأما الخصومة السياسية، فناتجة عن موالاة الفقهاء للحكام، وتقلدهم لمناصب سياسية، وإصدارهم لفتاوى على مقاص الحكام تبرر أفعالهم مهما خالفت الدين[3] . ومما عزز موقفه الفكري منهم انتصاره عليهم مرتين : الأولى في مناظرة مراكش، والثانية في مناظرة أغمات، حيث أن هذا الانتصار جعله يزداد استخفافا بهم وبعلمهم، كما أن طرده من المدينتين بعد المناظرتين عزز موقفه السياسي[4]. فبعد مناظرة مراكش شجع الفقهاء الأمير علي بن يوسف على قتل المهدي أو سجنه[5]، وكاد ينفذ ذلك لولا تدخل أميرين مرابطيين هما ينتيان بن عمر وسير بن وربيل لدى الأمير الذي أمر بطرده من مراكش[6]، فخرج بعد ذلك إلى مدينة أغمات وأقام بها **" إلى أن أخرجه صاحب أغمات وغربه إلى السوس الأقصى، وذلك سنة خمس عشرة وخمسمائة"**[7]، كل ذلك زاد من حنق ابن تومرت على الفقهاء، وجعلهم أكثر شرا وخطورة من

1- الطاهري عبد الحق، ، **الدولة الموحدية، أسس الشرعية والمشروع السياسي**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء ، ط1، 2015 ، ص.162

2- بن تومرت مهدي، **أعزما يطلب تحقيق**، تحقيق عمار الطالبي، منشورات وزارة الثقافة الجزائرية، 2007، ص. 257-264.

3- الطاهري عبد الحق، **الدولة الموحدية**، م.س، ص، 162.

4- الطاهري عبد الحق، **الدولة الموحدية**، م.س، ص، 162.

5- البيذق، **أخبار المهدي، ابن تومرت وبداية دولة الموحدين**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط،1971 ، ص، 28.

6- البيذق، **أخبار المهدي**، ن.م ، ص،28 ؛ مجهول، **الحلل الموشية**، م.س، ص.101

7- مجهول، **الحلل الموشية**، م.س، ص.101

الساسة[1]، فهم الذين **" غروهم ولبسوا عليهم ليتحايلوا بذلك على ما في أيديهم، وليصونوا بذلك دنياهم، فغرتهم الدنيا حتى جحدوا ما استيقنته أنفسهم من الحق لينالوا بذلك الحظ العاجل ويجمعوا به الحرام، ولبيس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون"**[2].

إن حملة ابن تومرت على الفقهاء كانت من أعنف الحملات السياسية في التاريخ الإسلامي، فقد حمل العباسيون مثلا على الأمويين، وحملوا على الفاطميين، وحمل الفاطميون على العباسيين، لكن هؤلاء جميعا لم يصلوا قط إلى هذا المستوى من الإقطاع والاتهام الذي وصل إليه ابن تومرت في حملته على المرابطين[3]. لكن بالرغم من هذا الانتقاد القاسي الموجه للفقهاء المرابطين، إلا أن الدولة الموحدية بدورها قامت على أكتاف داعية ديني وهو المهدي بن تومرت، وقد كان للبرامج الدينية التي خطها هذا الأخير دور بارز في حياة الموحدين، حيث تمتع المشتغلون بمذهب الدولة بمكانة رفيعة، وهم الذين عرفوا باسم الطلبة، وهي طبقة مستحدثة أيام الموحدين، ولم تكن موجودة من قبل في الدولة المرابطية، وكانت هذه الطبقة بمثابة فقهاء الدولة في بداية الأمر، وتنقسم هذه الطبقة إلى طائفتين **" طلبة الموحدين وطلبة الحضر"**[4]، ويبدوا أن طلبة الحضر هم الذين كانوا يرافقون الخليفة في أسفاره، وأولاهم الخلفاء الموحدون عناية واهتماما كبيرين[5]، فبعد استقرار الخليفة عبد المؤمن بمراكش بعد فتحها، وفد إليه من كان يواليه من طلبة الحضر، واستقروا عنده، فدخل أحد فرآه دون ثياب ترضيه، فقال الخليفة لأشياخ الموحدين: **" هؤلاء الطلبة عرايا ضعفاء فنرى أن ندفع لهم مالا نقرضهم به ويتاجرون فيه، فقالوا نعم، فأسلف من مال المخزن لكل واحد منهم ألف مثقال، فاكتسوا منها وأصلحوا بها على أنفسهم، ولم يأخذها منهم أبدا ".**[6]

وعلى أية حال وبعد وفاة ابن تومرت تشير المصادر إلى أن الخلفاء الموحدين كانوا يولون رعايتهم للفقهاء والعلماء وينزلونهم المنزلة اللائقة بهم، فالخليفة عبد المؤمن بن علي **" كان محبا لأهل العلم**

1- الطاهري عبد الحق، **الدولة الموحدية**، م.س، ص.163

2- ابن تومرت، **أعزما يطلب**، م.س، صص.162-163

3- عبد الواحد المراكشي، **وثائق المرابطين والموحدين**، تحقيق ودراسة حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، 1997، ط1، ص.80

4- عبد الواحد المركشي، **المعجب**، م.س، ص.150

5- جمال طه، **الحياة الاجتماعية بالمغرب الأقصى في العصر الإسلامي (عصر المرابطين والموحدين)**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ط1، 2004، ص.100

6- ابن عذاري المراكشي، **البيان المغرب**، ج5، م.س، ص.81

والأدب، مقربا لهم، مشوقا لوفادتهم، منفقا لبضاعتهم "[1]، كما أن الخليفة يوسف بن عبد المؤمن كان يقرب إليه العلماء والفقهاء ويسأل عن أحوالهم وأحوال بلادهم، ويمنحهم المنح، ويكتب إليهم ما يحتاجون إليه من أمور، وفي هذا الصدد يقول ابن أبي زرع " **وفي سنة أربع وستين وفد عليه أهل البلاد من إفريقية والمغرب والأندلس، القضاة والخطباء والفقهاء والأشياخ والأعيان برسم السلام والمطالعة بأحوال بلادهم، فوصلت الوفود إلى مراكش، فسلموا عليه، ووصل الجميع كل على قدره وأوصاهم بما أراد، وكتب لهم الأوامر بحاجاتهم وشؤونهم و انصرفوا شاكرين**"[2]. أما الخليفة الموحدي يعقوب المنصور فقد أكرم الفقهاء وراعا الصلحاء والفضلاء، وأجرى على أكثرهم الإنفاق من بيت المال[3]، فاجتمع له منهم ما لم يجتمع لخليفة قبله[4].

لقد احتل الفقهاء والعلماء بعد ابن تومرت منزلة مرموقة بالمغرب الأقصى في العصر الموحدي، فالفقيه أحمد بن يحيى بن مسعود العبدري كان مقدما في مجالس الخلفاء، مقبول القول لديهم، مبرزا عند الخاصة والعامة، قد كثر منه الاجتراء على الأمراء من آل عبد المؤمن وتكرر شكيته عليهم، وتشنيع أحوالهم، حتى أثر ذلك عندهم واستثقلوه منه، ومن أخباره في ذلك أنه عندما قدم أبو يوسف المنصور الموحدي بنيه وصغار إخوته وبني أعمامه وذوي قرابته ولاة للبلاد، ترشيحا لهم وإشادة بمكانتهم لديه، قام بفسخ ذلك التقديم[5]

نموذج آخر نسوقه هنا للفقيه علي بن محمد بن يوسف بن عبد الفهمي القرطبي الذي نال حظوة تعليم أبناء وبنات الخليفة المنصور، حيث أن هذا الأمر كان سببا لإثرائه وسعة حاله، واقتنائه الرباع الجيدة الكثيرة بمراكش وغيرها، وانتهى استغلاله من أرباعه بمراكش وحدها إلى خمسمائة درهم في اليوم الواحد، ونسب إليه الحمام الذي بالعدوة الشرقية من ساقية مراكش والعقار المجاور له.[6]

نذكر أيضا الفقيه أبو بكر بن خلف الأنصاري المتوفى بفاس عام 599هـ/ 1202م، الذي جمع

1- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، م.س، ص.204.

2- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، م.س، ص.210.

3- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، م.س، ص.217.

4- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، م.س، ص.217 ؛ جمال طه، **الحياة الاجتماعية بالمغرب الأقصى**، م.س، ص.103.

5- ابن الأبار، الذيل والتكملة **لكتابي الموصول و الصلة**، ج1، ق 2، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995م، ص. 564 ؛ جمال طه، **الحياة الاجتماعية بالمغرب الأقصى**، م س، ص.103.

6- ابن الأبار، **الذيل والتكملة**، ج5، ق1، صص.399- 400؛ جمال طه، **الحياة الاجتماعية بالمغرب الأقصى، م س**، ص.103.

أموالا كثيرة نتيجة اتصاله بولاة الأمر بمراكش.[1]

وبالتالي فقد توطدت العلاقة بين الفقهاء الموحدين والقائمين بزمام أمر السلطة ومما وطد تلك المكانة ودعمها تلك الأموال التي كان يقدمها ولاة الأمر للفقهاء، فتحول حال الكثير منهم من الفقر والضنك، إلى اليسر والرخاء.

وإزاء هذا الوضع لم يمنع تقرب الفقهاء من دواليب الحكم من تعرضهم لسخط العوام، الذين انتقدوا سلوكهم وشرههم وطمعهم، بل تعرضوا أحيانا للاعتداءات كما هو الحال بالنسبة لأبي بكر بن العربي، لكن بالرغم من ذلك فإن أعنف هجوم زعزع كيانهم كما أسلفنا الذكر كان من قبل ابن تومرت الذي كشف عوراتهم فنعتهم " بأبناء الدنيا المتذبذبين" و"أولياء الشياطين" الذين باعوا دينهم بعرض الدنيا، واتهمهم بالضلال وأكل السحت والحرام وحملهم مسؤولية الأوضاع الاجتماعية المتدهورة.[2]

نخلص إلى أن طبقة الفقهاء احتلت منزلة رفيعة منذ قيام الدولة المرابطية، هذه الأخيرة التي أصبح فيها الفقهاء يحتلون درجة القداسة ولا نستغرب من ذلك كون مؤسس دعوتهم عبد الله بن ياسين كان فقيها، هذا التكريم والتعظيم زاد من نفوذ الفقهاء حتى أصبحوا يؤثرون في مجريات الحياة السياسية بالدولة، خصوصا وإذا علمنا وكما تشير إلى ذلك المصادر التي اطلعنا عليها أن الفقهاء هم من أفتوا على المرابطين الاستيلاء على الأندلس، ثم إن يوسف بن تاشفين لم يشرع في تنفيذ خطته في القضاء على الملوك الطوائف إلا بعدما استفتى الفقهاء والعلماء في ذلك. وبالتالي صار الفقهاء أصحاب الكلمة الفصل في كل صغيرة وكبيرة بالدولة، وفي هذا الصدد يقول المراكشي : "واشتد إيثار – علي بن يوسف – لأهل الفقه والدين، وكان لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء، فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغا عظيما"[3]، بل أن القضاة بدورهم كانوا لا يصدرون أحكامهم إلا بمشورة أربعة من الفقهاء.[4] وبالتالي أصبحت طبقة الفقهاء طبقة مرهوبة الجانب، مسموعة الكلمة، وكانت منزلتهم وما وصلوا إليه من سيطرة على مقاليد الأمور بالإضافة إلى أملاكهم وثرواتهم المادية، عاملا من العوامل التي دعت ابن تومرت لمهاجمتهم، ومحاربة الجمود الفكري الذي كان يخيم عليهم.[5] أما في العصر الموحدي فلم يبلغ

1- ابن الأبار، **الذيل والتكملة**، ج1، م س، ص، 221 ؛ ابن القاضي المكناسي ، **جدوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام بمدينة فاس**، دار المنصور للطباعة، الرباط، ج1، 1973 ، ص.106

2- بوتشيش إبراهيم القادري، **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، م س، ص. 147- 148

3- المراكشي، **المعجب**، م.س ، ص.171

4- المراكشي، **المعجب**، م.س ، ص171

5- الحسن علي حسن، **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، – عصر المرابطين والموحدين- مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1980 ،ص.338

الفقهاء نفس المستوى والنفوذ الذي كانوا يتمتعون به خلال الدولة المرابطية، ومردّ ذلك إلى كون الدولة الموحدية قامت على أساس محاربة تسلط الفقهاء وجمودهم الفكري، كما أن ابن تومرت قام منذ المراحل الأولى لدعوته بتوزيع المسؤوليات على هيئة الطبقات التي ابتكرها، ومن تم لم يدع فرصة للفقهاء من بسط نفوذهم وسيطرتهم على الدولة، لكن وعلى الرغم من ذلك وبعد وفاة ابن تومرت فقد حظوا بمكانة لائقة بهم سواء ماديا أو اعتباريا خصوصا وأنهم القائمين على شؤون الدعوة الموحدية والمشتغلين بمذهب الدولة، في ذلك يقول المراكشي : " وكان عبد المؤمن مؤثرا لأهل العلم محبا لهم، محسنا إليهم، يستدعيهم من البلاد إلى الكون عنده والحوار في حضرته".[1] ونفس المنزلة تمتع بها الفقهاء سواء في عصر يوسف بن عبد المؤمن أو في عصر المنصور فقد كان يوسف بن عبد المؤمن يحضر جنائزهم[2]، وفي ذلك يقول ابن أبي زرع: " وكان – يوسف بن عبد المؤمن – محبا في العلماء وقضاتهم، صادرا عن رأيهم ... ويشهد جنائز الفقهاء والصلحاء ويزورهم ويتبرك بهم".[3] لكن وعلى الرغم من هذا كله فإن أخصب مرحلة بلغ فيها الفقهاء أوجهم تبقى هي الفترة المرابطية بكل امتياز.

خاتمــة

نخلص إلى أن طبقة الفقهاء احتلت منزلة رفيعة منذ قيام الدولة المرابطية، هذه الأخيرة التي أصبح فيها الفقهاء يحتلون درجة القداسة ولا نستغرب من ذلك كون مؤسس دعوتهم عبد الله بن ياسين كان فقيها، هذا التكريم والتعظيم زاد نفوذ الفقهاء حتى أصبحوا يؤثرون في مجريات الحياة السياسية بالدولة، خصوصا وإذا علمنا وكما تشير إلى ذلك المصادر التي اطلعنا عليها أن الفقهاء هم من أفتوا على المرابطين الاستيلاء على الأندلس، ثم إن يوسف بن تاشفين لم يشرع في تنفيذ خطته في القضاء على الملوك الطوائف إلا بعدما استفتى الفقهاء والعلماء في ذلك. وبالتالي صار الفقهاء أصحاب الكلمة الفصل في كل صغيرة وكبيرة بالدولة، حيث يقول المراكشي : "واشتد إيثار – علي بن يوسف – لأهل الفقه والدين، وكان لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء، فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغا عظيما"[4]، بل أن القضاة بدورهم كانوا لا يصدرون أحكامهم إلا بمشورة أربعة من الفقهاء.[5] وبالتالي أصبحت طبقة الفقهاء طبقة مرهوبة الجانب، مسموعة الكلمة، وكانت منزلتهم وما وصلوا إليه من سيطرة على مقاليد الأمور بالإضافة إلى أملاكهم وثرواتهم المادية، عاملا من العوامل التي دعت ابن تومرت لمهاجمتهم، ومحاربة الجمود الفكري

1- المراكشي، **المعجب**، م.س، ص.200

2- ابن الأثير، عز الدين، **الكامل في التاريخ**، دار الفكر، بيروت، ج9، 1982، ص.165

3- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، م.س، ص.216

4- المراكشي، **المعجب**، م.س، م.س، ص.171

5- المراكشي، **المعجب**، م.س، م.س، ص171

الذي كان يخيم عليهم.[1] أما في العصر الموحدي فلم يبلغ الفقهاء نفس المستوى والنفوذ الذي كانوا يتمتعون به خلال الدولة المرابطية، ومردّ ذلك إلى كون الدولة الموحدية قامت على أساس محاربة تسلط الفقهاء وجمودهم الفكري، كما أن ابن تومرت قام منذ المراحل الأولى لدعوته بتوزيع المسؤوليات على هيئة الطبقات التي ابتكرها، ومن تم لم يدع فرصة للفقهاء من بسط نفوذهم وسيطرتهم على الدولة، لكن وعلى الرغم من ذلك وبعد وفاة ابن تومرت فقد حظوا بمكانة لائقة بهم سواء ماديا أو اعتباريا خصوصا وأنهم القائمين على شؤون الدعوة الموحدية والمشتغلين بمذهب الدولة، في ذلك يقول المراكشي : " وكان عبد المؤمن مؤثرا لأهل العلم محبا لهم، محسنا إليهم، يستدعيهم من البلاد إلى الكون عنده والحوار في حضرته".[2] ونفس المنزلة تمتع بها الفقهاء سواء في عصر يوسف بن عبد المؤمن أو في عصر المنصور فقد كان يوسف بن عبد المؤمن يحضر جنائزهم[3]، ولا أدل على ذلك من قول ابن أبي زرع: " وكان – يوسف بن عبد المؤمن – محبا في العلماء وقضاتهم، صادرا عن رأيهم ... ويشهد جنائز الفقهاء والصلحاء ويزورهم ويتبرك بهم".[4] لكن وعلى الرغم من هذا كله فإن أخصب مرحلة بلغ فيها الفقهاء أوجهم هي الفترة المرابطية.

لائحة المصادر والمراجع المعتمدة:

ابن خاكان بن عبد الله القيسي الإشبيلي، مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملمح أهل الأندلس، تحقيق محمد علي شوابكة، ط1، مؤسسة الرسالة للنشر ، بيروت ، 1983.

ابن فرحون إبراهيم بن علي بن محمد، المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار الثراث، القاهرة، 1972 .

ابن أبي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، مراجعة عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية الرباط، الطبعة الثانية، 1999 .

ابن الأبار، الذيل والتكملة **لكتابي الموصول والصلة**، ج1، ق 2، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995م.

ابن الأثير، عز الدين، **الكامل في التاريخ**، دار الفكر، بيروت، ج9، 1982.

1- الحسن علي حسن، **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، م.س، ص.338

2- المراكشي، **المعجب**، م.س، ص.200

3- ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج9، م.س، ص.165

4- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، م.س، ص.216

ابن الخطيب لسان الدين، **أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الإحتلام من ملوك الاسلام**، تحقيق، ليفي بروفنسال، ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة،ج3، 2006.

ابن القاضي المكناسي ، **جدوة الإقتباس فيمن حل من الأعلام بمدينة فاس**، دار المنصور للطباعة، الرباط، ج1، 1973.

ابن خلدون عبد الرحمان، **المقدمة**، ج 3، دار الفكر للطبعة والنشر، بيروت، 2008

ابن عذاري، **البيان المغرب، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ج4، تحقيق، إحسان عباس، ، دار الثقافة، بيروت، 1980.

بوتشيش ابراهيم القادري، **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، دار الطليعة، بيروت، ط1998،1.

بوتشيش إبراهيم القادري، **مقالات في تاريخ الغرب الإسلامي خلال عصري المرابطين والموحدين**، مطبعة سجلماسة مكناس، ط2، 2014.

البيذق، **أخبار المهدي، ابن تومرت وبداية دولة الموحدين**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط،1971.

جسوس عزالدين، **المجتمع السياسي ونسق تداول السلطة بالمغرب، الدولة المرابطية نموذجا**، منشورات الزمن، العدد 49.

جمال طه، **الحياة الاجتماعية بالمغرب الأقصى في العصر الإسلامي (عصر المرابطين والموحدين)**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ط1، 2004.

الحسن علي حسن، **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، – عصر المرابطين والموحدين- مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1980.

الزجالي أبي يحيى عبيد الله بن أحمد (617- 694هـ)، **أمثال العوام في الأندلس**، تحقيق، محمد بن شريفة، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، فاس، مطبعة محمد الخامس، القسم الثاني، 2014.

الطاهري عبد الحق، ، **الدولة الموحدية، أسس الشرعية والمشروع السياسي**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء ، ط1، 2015.

عبد الواحد المراكشي، **وثائق المرابطين والموحدين**، تحقيق ودراسة حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، 1997.

عثمان بن خضراء، ***جوازات يوسف بن تاشفين الأربع ،جودة في الرأي وكمال في العقل***، ضمن **مجلة دعوة الحق**، الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، العدد 251 ،1985.

عياض القاضي، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق، محمد

سعيد أعراب، تطوان، ج1983،8.

القبلي محمد وآخرون، **تاريخ المغرب، تحيين وتركيب**، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب،عكاظ الجديدة ، 2011.

مجهول، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تحقيق،سهيل زكار وعبد القادر زمامة، ، دار الرشاد، الدار البيضاء، 1979.

المراكشي عبد الواحد، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق، محمد سعيد العريان و محمد العربي العلمي، القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1949.

المقري التلمساني أحمد بن محمد، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج1، 1968

المقري التلمساني أحمد بن محمد، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج2، د ت.

الناصري أحمد بن خالد السلاوي، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق، جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج2، دار الكتابة، الدار البيضاء، 1954.

الونشرسي محمد بن يحيى، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، ضبطه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج6، 1401هـ/ 1981م.

- Laroui Abdelah , **L'histoire du maghreb**, un essai de synthese, Maspero, TOM 1. Paris, 1976.